التي يقدّمها البدو لهم، ولكن ليُنظموا ارتحالات هؤلاء البدو حيث كانت القبائل ذات المضارب الكبيرة تقضي الشتاء في جزيرة العرب وخاصة في نجد، وفي الربيع، كانت تتجه نحو الشمال باحثة عن المراعي فتصل إلى أطراف الحدود الحضرية، في بادية الشام، في ما عُرف يومها بـ«المقاطعة العربية»، وعادة ما تؤدي هذه الارتحالات إلى منازعات بين البدو الرحّل وبين الحضر (رينيه ديسّو، العرب في سورية قبل الإسلام، 1958، ص4).

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر، فإن إغارة ابن السعود أو «وثبته» باتجاه بلاد الشام، خصوصاً باديتها، كانت تسير وفق ارتحالات العرب المعتادة منذ القدم مروراً بحقبة الفتح الإسلامي وما بعدها. فالطابع البدوي ترك بصماته على هذه الإغارة، حيث سلكت المعابر نفسها التي سلكتها القبائل العربية المتنقلة بين الجنوب والشمال، أو بين جزيرة العرب وبلاد الشام، وتشير التحقيقات الأركيولوجية الأخيرة إلى أن الأطراف الشرقية والجنوبية لبادية الشام تعجّ بقرى مدمرة ترجع في تاريخها إلى العهد الروماني وما قبله (الأنباط) وما بعده (التدمريون). وأن هذه المناطق المهجورة، والتي أعاد آل السعود ترميم بعضها بعد استيلائهم عليها، كانت مأهولة قديماً بالسوريين وبعض العرب الذين كانوا يتنقلون بمواشيهم في البادية السورية. ومن هنا جاءت تسميتها بـ«المقاطعة العربية» خاطئة، فقد تبيّن، لاحقاً، أن مبرر التسمية الوحيد هو أن البدو العرب، خصوصاً في فصل الصيف، كانوا يسكنون تلك المقاطعة، وقد عجّل الرومان بإقامة حصون صغيرة كسياج للأطراف الحضرية، كما شقوا الطرق الرئيسية التي تمتدّ في الصحراء.

تزلّف بعض السوريين

عامل أساسي آخر ساعد ابن السعود وسواه من الطامحين بضمّ سورية، كلها أو بعضها، إلى مشاريعهم التوسعية التي تتشوّف إلى إنشاء إمبراطورية عربية (ابن السعود)، وإمبراطورية وخلافة إسلامية (الحسين وأولاده من بعده) هو تألب السوريين المستعربين المتزلفين لهذا الهاشمي أو ذاك السعودي، وبعض المدّعين الذين اغتنموا الفرصة للظهور ممن شاركوا في» الثورة العربية» (1916) ثمّ أيّدوا ابن السعود بعد هيمنته وأسرته على الجزيرة العربية (كأمين الريحاني الذي استخدمته بريطانية للترويج لـ«الوحدة العربية» وتغذية خيال العرب بها، فقام برحلته المشهورة في بلاد الغُربة ووضع كتابه «ملوك العرب»، وشكيب

> **القبائل العربية التي كانت تُغير على بادية الشام كانت تواجهها الدول القائمة**

إرسلان الذي مثّل أدواراً مشبوهة مع الأتراك والفرنسيين والطليان والألمان). فهؤلاء خلطوا بين القضية القومية السورية وبين القضية العربية العامة، ذاهبين إلى القول بأننا عرب وأن سورية جزء متمّم لبلاد العرب وولاية من ولايات المملكة العربية (الهاشمية ثمّ السعودية). الأمر الذي أدّى إلى تعاظم مركزية الحسين (الشريف) ثمّ ابن السعود في سورية، وتزايد عدد العاملين، خصوصاً من الصحافيين، لابن السعود في لبنان والشام وفلسطين: هم يبثون الدعاوة له باسم الوحدة العربية وهو يغذّيهم بالمال ويُغدق عليهم الأنعام. وقد قويت الدعاوة له حتى أن كثيراً من السوريين أخذوا ينظرون إليه نظرهم إلى المنقذ المنتظر. وقد وجد أنطون سعاده أن فكرة التوسع العربي، الهاشمي فالسعودي، في سورية ليست خيالاً بل حقيقة تدعمها الحاجة المادية إلى موارد العيش. فابن السعود، برأيه، يحتاج إلى موارد لتثبت مملكته، الأمر الذي يُمكن أن تُوفره له سورية. وكما وجدت القبائل العربية لعهد النبي أغراضها المادية في الاتحاد في الإسلام، كذلك تجد القبائل العربية الممثلة، اليوم، بأنظمة جاهلية متخلفة، أغراضها المادية في العصبية الدينية الوهابية، فترمي إلى فتح جديد لاستكمال الاستيلاء على الأمصار المجاورة باسم الرسالة الوهابية المعادية لكل تمدّن حقيقي (سعاده، الأعمال الكاملة، ج2، ص153-154).

هذا العامل، إذن، ذو شقين: شقّ عربي عنصري، وشقّ ديني تعصبي. ويمكن تفنيد هذا العامل المزدوج والردّ على دعاته، بما يلي:

1- ليس في التاريخ السوري، على الإطلاق، ما يثبت أن السوريين ألفوا في الماضي وحدة عنصرية أو مدنية أو سياسية كاملة مع أية أمة أو أي شعب آخر. بل كل ما كان هنالك فتوحات وغزوات من كلّ حدب وصوب كان لبعضها تأثير في البلاد السورية أكثر من غيرها مثل الفتح الروماني والفتح العربي. أما الفتح التركي، فإنه لم يؤثر في البلاد إلا من الوجهة السياسية البحتة.

2- إن ادّعاء المغالين في العروبة بعلاقتي العنصر واللغة اللتين «تجمعان» العرب بالسوريين بعد علاقة الدين اضمحلت هي أيضاً. فالسوريون الذين يعودون إلى عنصر عربي لم يعُد فيهم من ذلك العنصر ما يُميّزهم به إلا الاسم. وهذا أيضاً لم يعُد يُعوّل عليه الآن بعد الامتزاج الغريب الذي حدث بين العناصر المختلفة التي وُجدت في سورية على كيفية مدهشة.

هذا بالنسبة لعلاقة العنصر، أما علاقة اللغة والثقافة بين السوريين والعرب، فالسوريون فتحوا أعينهم بعد تقلبات الدهر فما وقعت إلا على كتب قليلة من «الأدب العربي» فكانت هذه الكتب المستند الوحيد الذي لجأوا إليه، وما أوهاه مستنداً! أبيات من الشعر تارة تمثل الشعور الجامح (الحماسة والفخر) وطوراً تمثل الإحساس المنفعل تحت تأثير عامل قوي (الغزل والتشبّب) ونماذج من الكرم البدوي وبعض أخبار قواد العرب وأمرائهم، وهذا كان كل الثروة الروحية التي ورثوها عن العرب. أما حقيقتهم هم وثروتهم الروحية الكبيرة فلم يكن لها ذكر البتة! كان من وراء ذلك أن السوريين توهموا أن هذا الميراث الضئيل هو ميراثهم الوحيد، وأن البكاء على الأطلال والتغزل والتشبّب تتضمن المثال الأعلى الذي عليهم أن يُحققوه. فحدا كثيرون منهم العيس وبكوا على الأطلال في شيء كثير من الانخداع (سعاده، المرجع السابق، ص474).

3- إن القول إن التاريخ السوري والتاريخ العربي تاريخاً واحداً يُشبه القول إن تاريخ ألمانية وفرنسا وبريطانيا تاريخاً واحداً، وكذلك تاريخ إسبانيا والبرتغال... الخ. كما أن القول إننا عرب وأن تاريخنا واحد واللغة واحدة والعادات واحدة هو كلام عاطفي خال من الصفة العلمية. فليست سورية والعُربة (Arabia) بلاداً واحدة، وليست العادات والتقاليد السورية والعادات والتقاليد العربية واحدة.

في التوطئة لهذا البحث، ذكرت أن «السعوديين» والأتراك استولوا، في ظل تآمر دولي فرنسي وبريطاني، على مناطق واسعة وغنية من سورية الكبرى (تمييزاً لها عن سورية الصغرى) قاربت مساحتها الـ 500,000 كلم2. فسورية، إذن، كانت صيداً ثميناً لكلا الطرفين، ولم يقف هذان الطرفان عند الحدّ الذي بلغاه من اقتطاع هذا الكم الهائل من الأراضي السورية، فأطماعهما بالمزيد منها لا تزال تُداعب مخيّلة الحكام في كل من أنقرة والرياض. إن الخطر التركي، كصنوه الخطر السعودي، الذي كان كامناً، لفترة طويلة، هو الآن خطر مداهم، بل مهاجم: لقد ابتدأ الأول بكيليكية والإسكندرونة وديار بكر، في الشمال، وفي أهدافه أن يستولي على الموصل وحلب ومنطقة الجزيرة العليا، وأن ينتهي في صنين، في أعالي جبال لبنان، وابتدأ الخطر الثاني بالسيطرة على أجزاء من بادية الشام ويتطلّع إلى الأنبار في العراق. وإلا، كيف نفسّر التدخل التركي - السعودي السافر في الشؤون الداخلية لكلّ من الشام والعراق؟

* أستاذ جامعي

عريضة

ردّاً على المحكمة الفرنسية:

قاطعوا المنتجات الإسرائيلية!

استنكر عدد كبير من الجمعيات قرار محكمة التمييز (الفرنسية) الصادر في 22 تشرين الأول 2015، الذي اعتبر الدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية غير قانونية.

أدناه دعوة جديدة تحمل توقيع عدد من الناشطين والمفكرين والمسؤولين السياسيين دعماً لحملة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS التي أطلقها الفلسطينيون في 4 تموز 2005.

لن نلتزم بقرار محكمة التمييز الصادر في 22 تشرين الأول 2015!

اعتبرت محكمة التمييز بموجب قرارين صادرين عنها في 22 تشرين الأول الدعوات إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية غير قانونية، وأكدت إدانتها للعديد من الناشطين في حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات. واستندت المحكمة في ذلك إلى فقرة في قانون الصحافة تشير إلى جرم «التحريض على التمييز أو الكراهية أو العنف تجاه شخص ما أو مجموعة من الأشخاص على أساس أصلهم أو انتمائهم إلى إثنية أو دولة أو عرق أو ديانة محددة».

إنّ هذا القرار ليس مفاجئاً فحسب، بل مخز أيضاً، إذ يفترض في هذا القانون أن يحمي الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يتعرضون للتمييز على أساس أصلهم أو انتمائهم أو عدمه إلى إثنية أو دولة أو عرق أو ديانة محددة، ولا يهدف إلى حماية دولة ما من انتقاد مواطنين حين يأخذ هذا الانتقاد طابع المطالبة بمقاطعة منتجات هذه الدولة. ففي السابق، كان قد طالب العديد من المنظمات حول العالم بمقاطعة دول مثل بورما أو روسيا أو الصين أو المكسيك، من دون أن يتم اللجوء إلى هذه الفقرة في أي من تلك المناسبات.

في الواقع، وبغضّ النظر عن إصرار وزير العدل، فإن معظم السلطات القضائية الفرنسية التي سبق أن قاربت الموضوع كانت قد رفضت على مرّ السنوات الماضية اعتبار الدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية جنحة جرمية.

وبعد قرار محكمة التمييز، أصبحت فرنسا الدولة الديمقراطية الوحيدة في العالم التي تفرض مثل هذا الحظر. وبالنسبة إلى بلد شدد قبل عام فقط على تعلقه الراسخ بحرية التعبير، فإن الوضع الحالي يشكل مفارقةً، ومن المرجّح جداً أن ترفض محكمة حقوق الإنسان الأوروبية هذا الحكم. فحتى محكمة التمييز يجب أن تكون مسؤولةً عن قراراتها وأن تلتزم بالمبادئ العالمية التي تضمّ بشكل خاص الحق في التعبير.

لقد تأسّست حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS في ظلّ استقالة المجتمع الدولي من واجباته وعجزه عن وضع حدّ للاستيطان وحماية الفلسطينيين من التعرض لانتهاكات يومية على أيدي الجيش والمستوطنين الإسرائيليين.

وبالفعل، بدأت حركة المقاطعة هذه تلقى نجاحاً تصاعدياً حول العالم، بما أنها الوسيلة غير العنفية الوحيدة الهادفة إلى الضغط على إسرائيل. فهي تفسح في المجال لكلّ الراغبين في التعبير سلمياً عن تضامنهم مع الفلسطينيين أو الاحتجاج على المعاملة التفضيلية التي تحظى بها إسرائيل من قبل غالبية المجتمع الدولي، على الرغم من انتهاكاتها المستمرة للقانون الدولي. ولهذا السبب ندعو إلى دعم حركة BDS ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية.

الموقّعون:

أحمد عباس: مدير أبحاث في المركز الوطني للبحث العلمي CNRS

سيهام أسباغ: ناشطة نقابية

إيتيان باليبار: بروفيسور فخري، جامعة باريس - أويست نانتير

سعيد بواماما: عالم اجتماع

روني برومان: طبيب، كاتب

سونيا دايان: بروفيسور فخرية في جامعة باريس ديديرو - باريس 7

كريستين ديلفي: باحثة اجتماعية، مؤسسة شريكة في Nouvelles Questions Féministes

آلان غريش: صحافي

ناسيرا غوينيف: باحث اجتماعي، جامعة باريس 8

كريستيان سالمون: كاتب

عزالدين طيبي: عمدة ستينز

ماري كريستين فيرجيا: نائبة أوروبية